السوق المالية في العراق بين متطلبات الاصلاح وضروراته

د.معن ثابت عارف

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة نوروز

د.رائد نزار جمال

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة نوروز

مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد-جامعة نوروز – (المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على القطاع المالي في العراق الفدرالي مع التركيز على إقليم كوردستان)

للفترة (9-10/نيسان -2014)

المستخلص

تعتبر السوق المالية احد ابرز محركات التطور الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في عالم اليوم ، واذا كان تطور السوق المالية في العراق قد مر بظروف بالغة التعقيدوالتأثير ليس على حركة التطور الطبيعي او المخطط لهذه الاسواق الامر الذي عقد المشهد التنموي وأخر حركة التطور وعمق الفجوة ليس بين مستوى تطور الاسواق المالية في العراق مقارنةمع غيره في الدول النامية او المتقدمة علما ان بعض الدول النامية استطاعت استثمار ايجابياتها وانما على مستوى النشاط المؤسسي مما تطلب معه حركة وجهد اصلاحي ذو طابع شمولي وواضح المعالم والادوار والادوات ومن خلال سيناريوهات قابلة للتنفيذ ومروراً بمبررات الاصلاح المالي وهذا ما يحاول البحث التصدي له وتسليط الضوء عليه والخروج بمقاربات توفر لمتخذ القرار وراسم السياسة الادوات الاكفأ والطرق الايسر خدمة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تحاكي المتغيرات الاقتصادية العالمية .

The financial market nowadays is one of the main engine or motive for the economic development and achieving the targeted growth level Iraq through the past years went through a complex situations that affect not on the political level but on the economic level and that effect extend hardly on the structural economic movement of the financial market and that why the gap between Iraqi financial markets and other developed and under growth countries became wider .

Knowing that most of those countries built their progress on a developed financial markets and to reduce this gap and to be on the same level by following the same route Iraqi financial market needed

Deeply a reconstruction movement and what the research is trying to assist clear achievable route and scenarios for the decisions maker to follow .

المقدمة:-

هناك صلة أساسية بين الانظمة المالية السليمة والمتقدمة والتقدم الاقتصادي وهناك أدلة واضحة سواء في الاقتصاديات النامية او المتقدمة أكدت على إن الدول ذات الانظمة المالية المتقدمة تنمو بمعدلات أسرع ، كما ان التزام الانظمة المالية بالفعالية والحيطة في تخصيص الموارد المالية يعتبر من أسس زيادة الانتاجية وتعزيز التنمية الاقتصادية ورغم المساواة في الفرص وتقليل الفقر ولذلك فأنَ دفع الانظمة المالية في الدول النامية للعمل بفعالية عبر الاصلاحات المخطط لها بعناية وكفاءة وتمكين المؤسسات المالية من تقديم خدمات متكاملة بما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية .

وفي العراق وعلى الرغم من انَ النظام المصرفي يمثل أهم اجزاء النظام المالي فيه اذ يمثل نسبة (75%) من الاصول وتابع لسيطرة الدولة والمؤسسات والاسواق المالية غير المصرفية صغيرة وغير متقدمة وهي مؤسسات تقدم الفرص للوصول الى مصادر التمويل .

وتعتبر البنية التحتية المالية الضعيفة سبباً في إعاقة الوصول الى التمويل والتي يجب تدعيمها بمرور الوقت وفي كل المجالات وتشمل ادارة الائتمان وإطار الضمانات والانظمة القضائية والمهارات المحاسبيه ومهارات التدقيق وعند النظر الى النظام المالي في العراق فمن المهم وضع إعتبار للموقف السياسي والاقتصادي ومراعاة تكاليف الوضع الامني وقيوده .

إنَ مشاكل وضعف القطاع المالي في العراق أعاقت عملية الاصلاح الاقتصادي وزاد من هذهِ المشاكل الفجوة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر إحدى معالم هذا التطور والاصلاح والمنافسة الدولية هي الاخرى اضافت عبئاً جديداً على هذا القطاع مما جعل من مسألة الصياغة المتكاملة للاصلاح الاقتصادي في هذا القطاع ضرورة وأهمية قصوى.

وعند توصيف ضرورة الاصلاح ومنطلقاته كان هناك مساحة مهمة للبدء بالمؤسسات المالية كأحدى البدايات الصحيحة والمهمة.

مشكلة البحث :

ان ضرورات الاصلاح المالي في العراق باتت واضحة وتزداد قوة تاثيرها في مستقبل هذا الاقتصاد بما يفرض الاحاطة بها وتوفير متطلباتها والا استمرت مؤشرات نراجع الاداء بطابعه الاجرائي والمؤسسي .

وهذا ما تصدى له البحث حيث يتناول واقع المؤسسات المالية في العراق مؤشراً من خلال دراسة لهذا الواقع السلبيات والنقاط ومصادر القوة ومن ثمَ دراسة وقائع ومؤشرات الاداء لهذا القطاع بمكوناته لتشخيص معوقات الاصلاح المنشود ومن ثمَ الواقع الكلي للاقتصاد العراقي وعلاقة اسواق المال مع الاسواق الكلية الاخرى والتي تشكل حركة الاقتصاد العراقي بمجموعه ومخارج الازمة إن صحَ التعبير عنها والعوامل المعوقة والمساعدة .

هدف البحث :-

إعطاء فكرة شاملة عن واقع ومعطيات ومؤشرات إداء القطاع المالي بمكوناته واهم مصادر القوه فيه ونقاط الضعف وتأثير ذلك على حركة الاقتصاد العراقي وعلاقتها بحالة الضعف التي يمر بها ورسم منهج للاصلاح المالي في هذهِ المؤسسات بما يؤدي الى تحقيق التنمية والتطور والتقدم الاقتصادي.

فرضية البحث:-

إن الفرضية الاساسية للبحث هي أن الاصلاح الاقتصادي أحد المخارج الرئيسية لازمة الاقتصاد العراقي وأحد منطلقات هذا الاصلاح هي الاصلاحات في قطاع المؤسسات المالية.

هيكلية البحث:-

إعتمدَ البحث على الاسلوب الوصفي والتحليلي للمصادر والبيانات والاحصائيات ذات العلاقة بالبحث والخروج بنتائج وتوصيات .

ولأغراض البحث المنهجي والعلمي وتغطية حقول البحث فقد تمَ تقسيمه الى ثلاثة مباحث تناولت بعلميه وحرفيه موضوع البحث حيث تناول المبحث الاول مكونات النظام المالي في العراق وأدوار وطبيعة هذه المكونات بما يغطي قاعدة المعلومات عنها ، وكان المبحث الثاني قد تناول من خلال فقرات ثلاثة مؤشرات إداء السوق المالية في العراق ،أما المبحث الثالث فقد تناول معوقات تطور السوق المالية في العراق وأبرز التحديات ،الى خاتمة تضمنت إستنتاجات وتوصيات يراها الباحثان مهمة وضرورية لتحقيق أهداف البحث .

المبحث الاول:- النظام المالي في العراق :

تسيطر البنوك على النظام المالي العراقي ، وهذا الامر أدى الى تقزيم رسملة السوق بسوق الاوراق المالية ،وتتضخم وتزداد هذهِ الخسائر من خلال تضمين الخسائر الكبرى لتقييم سعر الصرف ضمن موازنة البنوك .

ورغم قدم السوق المالي العراقي حيث يعتبر من اقدم الاسواق المالية العربية رغم ان السوق المالية العراقية تعتبر حديثة المنشأ مقارنة بالاسواق المالية الدولية وربما يعود ذلك الى حداثة إنشاء الشركات المساهمة وضعف الامكانيات المالية للعراق ما قبل عهد النفط وإنتشار ظاهرة الفقر الاجتماعي .

ويضم القطاع المالي في العراق التشكيلات التالية :- (البنك المركزي العراقي .2010.ص1-ص3)

1-المصارف وفروعها حيث بلغَ عدد المصارف العاملة في العراق (46) مصرفاً ولها (913) فرعاً وبضمنها عشرة فروع لمصارف اجنبية حتى نهاية عام 2010 .

2-شركات التأمين البالغ عددها (26) شركة عراقية بضمنها ثلاث شركات حكومية هي الشركة الوطنية للتأمين ، الشركة العراقية للتأمين، والشركة العراقية لأعادة التأمين ، وتتميز بأن قدراتها المالية لا زالت ضعيفة وخدماتها التأمينيه محدودة وتشرف عليها وزارة المالية ، ويدقق أعمالها البنك المركزي في مجال تدقيق القروض المقدمة من قبلها والمحفظة الاستثمارية التي تملكها .

3-صندوق توفير البريد الذي يقوم بقبول الودائع من الجمهور ومن ثمَ إعادة إستثمارها في مختلف المجالات وله (350) فرعاً منتشرة على مختلف المحافظات .

4-سوق العراق للاوراق المالية ،والذي تأسس بموجب القانون رقم (74) في سنه 2004 وذلك لغرض تنظيم عمليات بيع وشراء الاوراق المالية ، وله فرع في أربيل ،وقد شهدَ السوق تطورات ملموسة على صعيد تداول الاسهم الكترونياً وإصدار الشهادات في نفس يوم التداول من خلال مكتب الايداع والتحويل التابع له .

5-شركات الصرافة التي تم تأسيسها في فترة الثمانينيات ويشرف عليها البنك المركزي العراقي ويقتصر نشاطها على بيع وشراء العملة الاجنبية داخل العراق ويبلغ الحد الادنى لراسمالها (150مليون دينار) ويبلغ عددها (308) شركة تركزت معظمها في بغداد وقسم قليل منها في المحافظات ، وقد وافق البنك المركزي على منح إجازات جديدة لشركات تم تأسيسها من قبل مسجل الشركات منذ عام 2003 وحتى الان إستناداً الى قرار مجلس ادارته المتخذ بجلسة (1456 في 2011/2/10) والبالغ عددها بحدود (180 شركة) ليبلغ عدد الشركات العراقية (488 شركة).

6-شركات التحويل المالي ،وتعتبر من المؤسسات المالية غير المصرفية وتستند في اعمالها الى التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والمبلغة بكتابه المرقم(93 في 2008/1/10) وتقوم بعملية تحويل وإستلام الاموال من داخل العراق وخارجه عن طريق فتح حساب لها في المصارف العراقية ويبلغ عددها حالياً (37 شركة).

7-شركات التوسط لبيع وشراء الاوراق المالية ويبلغ عددها (48 شركة) ويشرف على تدقيق أعمالها سوق العراق للاوراق المالية .

8-شركات الاستثمار المالي ويبلغ عددها (10شركة) وينظم اعمالها نظام شركات الاستثمار المالي رقم (5 لسنة1998) ويمكنهت القيام بكافة عمليات الاستثمار لبيع وشراء الاسهم والسندات وتأسيس الشركات المساهمة وإستثمار اموالها في المصارف .

9-صندوق التقاعد وهو من المؤسسات الكبيرة الحجم حيث تبلغ موجوداته بحدود (4.5 تريليون دينار)أي ما يعادل (5 مليار دولار) وتشمل رواتب الرعاية الاجتماعية للمتقاعدين.

10-شركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة وهي من أحدث المؤسسات العاملة في السوق وحددَ راسمالها مابين (1 مليار دينار) للشركة المحدودة و (2 مليار دينار) للشركة المساهمة وتنظم اعمالها التعليمات رقم (3 لسنة 2010) الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية (رقم 4164 في 2010/9/20) ، وتوجد منها شركة واحدة هي الشركة العراقية للقروض الصغيرة وهناك مؤسسات اقل حجماً وتشمل صندوق الزكاة وصندوق رعاية القاصرين.

1-1 الجهاز المصرفي :-

يعتبر النظام المالي في العراق خاضعاً لسيطرة النظام المصرفي ويمثل اكثر من (75%) من اصوله المالية حيث يوجد الان (46 مصرفاً) من بينها (7) حكومية، وتعد المصارف التجارية الخاصة صغيرة للغاية بصفة عامة وقد تم تأسيس (20) منها في الاونة الاخيره ،أي في الفترة التي تبعت عام 2003 ،وكما موضح في الجدول رقم (1) وتحظى سبعة مصارف من بين المصارف الخاصة بمشاركة اجنبية ،وقد بلغَ إجمالي اصول النظام إعتباراً من نهاية عام 2010 نحو (329تريليون دينار عراقي) منها (285 تريليون دينار عراقي) أي (87%) خاصة ببنك الرافدين و (13 تريليون دينار عراقي) أي (4%) خاص ببنك الرشيد وتشير الارقام الرسمية الى ان اصول البنوك الخاصة وصلت (3%) فقط من اجمالي الاصول ولكن ذلك فيه تقليل من الصورة الفعلية ،ويعتبر إجمالي الاصول وفقاً للارقام الرسمية كبير للغاية بالنسبة للناتج المحلي عند مقارنته بالمتوسط العام في بلدان إقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا

(318%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ب(130%) في المتوسط في اقليم الشرق الاوسط و دول شمال افريقيا .

ومع ذلك فإنَ الارقام الرسمية تبالغ في الصورة الفعلية الى حدٍ كبير (نصر،2011،ص22) وكما سيتم توضيحه،ولابد عند استعراض وضع الجهاز المصرفي ان يؤخذ وضع التحديات السياسية والامنية والاقتصادية في نظر الاعتبار حيث يفرض الوضع الامني تكالبف محدده على البنوك (كالامن والنقل والاتصالات) وعلاوة على ذلك لم يتم تناول تراث التدخل السائد من جانب الدولة بالكامل حيث لا يزال التحول الشامل نحو نظام اقتصادي موجه نحو السوق بعيد المنال ،مما يتطلب تحرير اجزاء كبيرة من القطاع الفعلي من سيطرة الدولة حيث يؤثر كلاً من هذين العاملين على قدرة البنوك في العثور على زبائن ذوي جدارة إئتمانية.

وقد قامت الحكومة العراقية عام 2004 بتأسيس بنك جديد مملوك للدولة هو بنك التجارة العراقي للاضطلاع بعملية التمويل التجاري التي لم يعد بنك الرافدين وبنك الرشيد يستطيعان القيام بها نتيجة الحجوزات القانونية الناجمة عن الوضع في ظل النظام السابق .

وكان من المفترض ان يكون البنك مؤسسة مؤقته ينتهي وجودها بمجرد تطبيع العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية للعراق،ومع ذلك فقد إضطلع بنك التجارة العراقي بدور متزايد الاهمية وتم اقتراح مشروع قانون لتحويل البنك الى بنك تجاري شامل والسماح له بفتح المزيد من الفروع وفي نفس الوقت تصعب السيطرة على بنك التجارة العراقي ولا تعتبر قدرة البنك المركزي على اتخاذ تدابير تنفيذيه اشرافيه ضد هذه المؤسسة كبيرة وقبل السماح لبنك التجارة العراقي بالتوسع في نشاطه ، وهنا ينبغي على البنك المركزي العراقي ان يكون على ثقة تامة بأن لديه الصلاحيات والادوات للاشراف على هذهِ المؤسسة بفاعلية ورغم ان بنك التجارة العراقي يعد ثاني اكبر البنوك في الوقت الحالي من حيث حجم الاصول (بعد إعادة هيكلة مصرف الرافدين) ،إلا ان عمليات الائتمان لا تزال صغيرة نسبياً (2) (0.3 تريليون دينار عراقي) وقد أشار بعض المراقبين الى ان عمليات بنك التجارة العراقي لا تتسم بالشفافية ويتم توجيهها نحو الاطراف ذوي العلاقات القوية .

كما تستمر أربعة بنوك صغرى مملوكة للدولة في العمل من خلال معدلات راسمالية منخفضة نسبياً وقد تأسست هذه البنوك حسبما تشير اسمائها (الزراعي ، العقاري ، الصناعي، العراقي) من اجل دعم التنمية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، علماً بأنه لم يتم تحديد نوايا السلطات الحكومية فيما يتعلق بهذهِ البنوك ،ففي سياق تأسيس مناخ مؤاتٍ بصورة اكبر ينبغي ان يتم توضيح هذه النوايا بأسرع ما يمكن من اجل تحديد كيفية تنافس هذه البنوك مع البنوك الخاصة وتعريف ادوارها فيما يتعلق بتوفير الخدمات المالية الاساسية.

2-1. المصارف التجارية :-

بلغ عدد المصارف التجارية 36 مصرفاً ومع ذلك لا يزال حجم الخدمات التي توفرها هذهِ المصارف محدوداً وقدرة بعضها ضعيفة وقد أبدت المصارف الاجنبية إهتماماً متزايداً بالعمل في العراق حيث تحظى سبعة بنوك بمشاركة أجنبية بما في ذلك إمتلاك بنك (HSBC)لحصة (70%) من مصرف دار السلام وتعمل تمانية مصارف وفقاً للشريعة الاسلامية .(نصر،2011،ص25). ولا تحظى أي من هذه المصارف بشبكات من الفروع على مستوى الدولة ومع ذلك تقوم العديد منها بتوسيع نطاق شبكاتها ويوجد لدى أحد المصارف (61 فرعاً) وهناك ثلاثة مصارف تحظى بأكثر من (30 فرعاً) وتسعة مصارف فيما بين 10 -20 فرعاً وتمتلك البنوك الخاصة في المجمل 383 فرعاً او نحو نفس عدد فروع المصارف المملوكة للدولة ،حيث تتنافس المصارف الخاصة مع المصارف المملوكة للدولة منافسه غير متكافئه ولا يتم السماح للمشروعات المملوكة للدولة والاجهزة الحكومية بالعمل مع المصارف الخاصة ،مما يحول الى حدٍ كبير دون تطوير القطاع المصرفي الخاص كما لايسمح للحكومة والاجهزة الحكومية والمشروعات المملوكة للدولة بوضع الودائع لدى البنوك الخاصة ولا تستطيع المشروعات المملوكة للدولة الحصول على القروض وعلاوة على ذلك لا يمكن تفعيل المدفوعات المستحقة للحكومة (الضرائب والمدفوعات الاخرى) بموجب شيكات مسحوبة على البنوك الخاصة وتستفيد المصارف الكبرى المملوكة للدولة من الضمان الحكومي الضمني على الودائع وعلى النقيض من ذلك لا يتم حماية المودعين بالبنوك الخاصة وهناك مناقشات تجري حالياً بين المصارف الخاصة لتأسيس صندوق ضمان الودائع الممول ذاتياً ومع ذلك لا تبدو هذهِ المناقشات في مرحلة متقدمة .

3-1. المصارف الاسلامية :-

هناك تسعة مصارف اسلامية عاملة بدأت النشاط المصرفي عام 1993 حيث تأسس المصرف الاسلامي العراقي للاستثمار والتنمية كأول مصرف إسلامي عراقي وكان هو المصرف الاسلامي الوحيد في العراق حتى عام 2000 وفي عام 2001 تأسس بنك أيلاف الاسلامي ليكون ثاني مصرف اسلامي في العراق ،وسرعان ما إزدهر القطاع المصرفي الاسلامي منذ عام 2005 حيث تأسست سبعة مصارف اسلامية جديدة (المصرف الكوردستاني الدولي للاستثمار والتنمية عام2005، والمصرف الوطني الاسلامي عام2005 ،ومصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار 2006، ومصرف البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل 2006، ومصرف التعاون الاقليمي الاسلامي للتنمية والاستثمار 2007 ، وبنك سيهان الاستثمار

والتمويل الاسلامي 2008 ، وبنك ابوظبي الاسلامي 2010 وتمتلك المصارف الاسلامية حالياً (38 فرعاً).

الجدول رقم (1)

معلومات مصرفية اساسية لعام 2009

ت	اسم البنك	عدد الافرع	تأريخ التأسيس	اجمالي الموجودات والمطلوبات (مليون دينار عراقي)	راس المال المدفوع (مليون دينار عراقي)
1	مصرف الرافدين	165	1940	285723148	25000
2	مصرف الرشيد	137	1988	19800308	2000
3	بنك التجارة العراقي	8	2004	16833056	500000
4	بنك التعاون الزراعي	52	1935	1591514	600
5	المصرف العقاري	17	1948	1055993	50000
6	المصرف الصناعي العراقي	7	1946	517990	25000
7	بنك العراق	5	1991	40059	1000
اجمالي البنوك المملوكة للدولة		391		325562068	603600
1	بنك ورقة الاستثمار والتمويل	61	2000	994671	75000
2	بنك بغداد	31	1992	804729	85200
3	بنك البصرة الدولي للاستثمار	17	1993	652058	55000
4	بنك البلاد الاسلامي للاستثمار والتمويل	12	2006	630633	100000
5	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	19	1993	559093	55000
6	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار	8	2004	515449	100000
7	البنك المتحد للاستثمار	6	1994	440778	100000
8	مصرف دارالسلام للاستثمار	18	1999	421351	67000
9	مصرف الائتمان العراقي	15	1998	366758	85000
10	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية	6	2005	361904	50000
11	مصرف الهدى	3	2008	323920	25000
12	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	13	2001	262375	50000
13	مصرف الخليج التجاري	32	2000	261493	50000
14	مصرف استثمار العراق	18	1993	244216	50400

15	المصرف التجاري العراقي	10	1992	230928	60000
16	المصرف الاقتصادي للاستثمار والتمويل	32	1999	211939	70000
17	مصرف بابل	10	1999	169479	50000
18	مصرف آشور الدولي للاستثمار	4	2005	160233	57500
19	مصرف دجله والفرات للتنمية والاستثمار	6	2005	157475	50000
20	مصرف المنصور للاستثمار	4	2006	142009	75000
21	مصرف التعاون الاقليمي الاسلامي للتنمية	6	2007	133656	50000
22	مصرف الاتحاد العراقي	2	2004	121108	50000
23	المصرف الاهلي العراقي	5	1995	97581	50000
	اسم البنك	عدد الافرع	تأريخ التأسيس	اجمالي الموجودات والمطلوبات (مليون دينار عراقي)	راس المال المدفوع (مليون دينار عراقي)
24	مصرف سومر التجاري	6	1999	96039	50000
25	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	9	1993	87754	51192
26	مصرف إيلاف الاسلامي	8	2001	74331	20000
27	مصرف عبر العراق	2	2006	71240	56500
28	مصرف ميلي ايران-العراق	1	2005	35356	28663
29	المصرف الاسلامي الاهلي	1	2005	24215	25000
30	المؤسسة العربية المصرفية	1	2005	24215	25000
31	مصرف زيرات –بغداد	1	2004	14421	8204
32	مصرف بيبلوس لبنان	8	2007	————	8190
33	مصرف أميرالد	8	2007	————	50000
34	مصرف جيهان للاستثمار و التمويل	4	2008	————	50000
35	مصرف بيروت والدول العربية	1	2009	————	8183
36	مصرف إنتيركونتيننتال	1	2008	————	8379
إجمالي البنوك الخاصة		383		8674834	1833466
الاجمالي العـــــــــام		774		334236902	2437066

المصدر:- نشرة البنك المركزي العراقي / أعداد مختلفة .

ويعمل بها (1504) موظفاًحيث تتماثل نسبة الفروع والعاملين بالمصارف الاسلامية الى جميع المصارف الخاصة الى حد كبير وتصل الى 17- 19% وتتوزع خدمات المصرف الاسلامي بالمنتجات التالية (المرابحة /المشاركة بالارباح) و (المشاركة /المشروعات المشتركة) و

(المضاربة/ التمويل/ الاجارة (التأخير)) والتمويل الصناعي وإدارة الاصول والسيولة ويعد التمويل بصفة عامة أطول أجلاً من المصارف التجارية الخاصة الاخرى .

4-1. أسواق المال :-

من الواضح إن التداول يتركز في سوق العراق للاوراق المالية ، وهو سوق ما زال ناشئاً وغير متطور ولكنه يتمتع بأمكانيات واعدة توفر مصادر دائمة وطويلة المدى لراس المال من خلال إصدار الاسهم وسندات الشركات لكل من المستثمرين الافراد و الشركات الاستثمارية سواء المحليين أو الاجانب تهيمن المصارف المملوكة للدولة على منح راس المال لاغراض انتاجية وتوفير وسائل الاستثمار والتوفير وأما فيما يتعلق بالشركات الكبرى مثل شركات التأمين المملوكة للدولة وشركات العقارات والاستثمار المباشر في الاسهم في الشركات المختلطة حيث تمتلك الدولة (25%) من نسبة الاسهم فأن هذه تعتبر بدائل جيدة لادوات الاستثمار .

ان الوضع القانوني الحالي يحد من امكانية تطوير العديد من المنتجات الاستثمارية وخصوصاً للمستثمرين الافراد مثل انظمة الاستثمار الجماعي في العراق ،ومنذ إنشاء سوق العراق للاوراق المالية عام 2004 طبقاً للقانون المؤقت رقم (74) والسوق تسير بخطوات حثيثة ،إذ بدات في إجتذاب الانتباه الدولي ولكن ما زال الطريق طويلاً امامها لتحقيق تطلعاتها كمحفز للاقتصاد العراقي وبحلول شهر شباط عام 2011 وصل عدد الشركات المدرجة بالسوق الى (85) شركة وهي خليط بين الشركات المساهمة الخاصة وانواع اخرى من الشركات ،حيث بلغ إجمالي راس المال السوقي حوالي (3.2 تريليون دينار عراقي) ما يعادل(3 مليار دولار) وهذا راس مال صغير للغاية وخصوصاً أذا ما قارناه بأسواق المال الاخرى فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي راس المال السوقي في سوق عمان للاوراق المالية (315 مليار دولار امريكي) ويبلغ في سوق دبي للاوراق المالية (54 مليار دولار امريكي) وتبلغ نسبة راس المال السوقي في سوق العراق للاوراق المالية حوالي (3.5%) من الناتج المحلي الاجمالي عام2010 .

5-1 . قطاع التأمين :-

تهيمن شركات التأمين المملوكة للدولة على هذا القطاع وسبب هيمنة شركات التأمين الثلاث المملوكة للدولة (شركة التأمين الوطنية ، شركة التأمين العراقية ، الشركة العراقية لاعادة التأمين) يعود الى ان كل من أو معظم العقود الحكومية لخدمات التأمين يتم منحها لشركات التأمين المملوكة للدولة .وعلى الرغم من ان المادة (81) من قانون تنظيم شركات التأمين تقضي بان العقود الحكومية للتأمين يتم الحصول عليها من خلال مناقصة (منافسة) عامة ن يتم فيها السماح لجميع شركات التأمين المرخصة بالمشاركة ولكن المفهوم السائد هو إن شركات التأمين المملوكة للحكومة يتم منحها عادة عقود التأمين الحكومية وفي الدول الاخرى في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا فأن الشركات الحكومية عادة ما تهدف الى ان تصنف مع شركات التأمين حيث يكون للحكومة إهتمامات كبيرة ولكن هذا الوضع في طريقه الى الزوال ،

التعيين الاجباري للشركات الحكومية ، يقل الان لان الحكومات أدركت الفوائد التي سيتم الحصول عليها من تقنية ادارة المخاطر الحديثة و المتوفرة من خلال شركات الوساطة الدولية وأيضاً بسبب واقع زيادة الدعم المالي المخصص لمنتجات التأمين الخاسرة .

ويتم تنظيم قطاع التأمين من خلال قانون تنظيم شركات التأمين لعام 2005 (قانون التأمين) ويحتوي هذا القانون على الكثير من السمات التي يحتويها أي قانون حديث للتأمين من حيث إنه يؤسس لوجود جهة رقابية يقترح مفهوم الترخيص ، ويشتمل على متطلبات راس المال وينظم كيف يمكن لشركة التأمين ان يخرج من سوق العمل عندما لا تفي بالمتطلبات التي يحددها القانون .

1-6 . قطاع التقاعد:-

تحول هيكل صندوق التقاعد في العراق حالياً من هيكلة القديم الى هيكل جديد يتسم بصناديق تقاعد حكومية وخاصة منفصلة ،وقد سرى قانون التقاعد في كانون الثاني عام 2006 ووحدَ انظمة التقاعد للمتقاعدين الحاليين بعد الانتقادات التي وجهت اليه بأن النظام الذي إقترحه القانون غير مستدام من الناحية المالية وقد تم تعديل القانون لاحقاً وإقراره في ايلول من عام 2007 تحت تسمية (قانون التقاعد الموحد) ،حيث إشترطَ قانون التقاعد الموحد توحيد أنظمة التقاعد للقطاع العام والخاص (روباليتو ،بدون تأريخ،ص1-ص4)

وعلى الرغم من ذلك فأن قانون التقاعد الموحد لايتفق مع مبادىء الرقابة على الرواتب التقاعدية للقطاع الخاص والتي طورتها مؤسسات البنك الدولي لصالح الجهات الرقابية وعرفت (مبادىء الرقابة على الرواتب التقاعدية) بأنها أفضل الصيغ والمعايير الدولية حيث تشترط الرقابة على صناديق التقاعد من قبل هيئة تنظيمية ولكن قانون التقاعد الموحد لايشترط الرقابة على صناديق التقاعد،ويفتقد قانون التقاعد الموحد أيضاً الى مجالات اخرى مهمة .

المبحث الثاني
مؤشرات إداء السوق المالية في العراق

1-2 . طبيعة و واقع الاداء الاقتصادي في العراق

يعتمد الاداء الاقتصادي والمالي في العراق الى حدٍ كبير على إداء قطاع النفط وتمثل عائدات النفط نحو ثلثي الناتج المحلي الاجمالي وجميع عائدات الصادرات والعائدات المالية تقريباً ، ونتيجة لذلك يتأثر نمو الناتج المحلي الاجمال بصدمات سعر وحجم النفط وهناك حاجة لتعزيز القطاع المالي من أجل دعم نمو القطاع غير النفطي .

ولقد شهدَ الاقتصاد العراقي و إداءه التنموي منذ عام 2008 تراجعاً كبيراً و إسترد جزء من عافيته عام 2011 حيث انخفضَ معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الاجمالي من نحو (9.5%) عام 2008 الى (4.2%) عام 2009 نتيجة لتدهور الاسعار العالمية للنفط و ركود إنتاج النفط ويمثل ذلك الاثر الاكبر وإن كان غير مباشر للازمة المالية العالمية على إقتصاد العراق وقد أثر قطاع النفط في إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي بصورة أكبر عام 2010 نظراً للاختناقات الحادة في البنية التحتية للنفط (الموصلي ، 2003، ص52). كما تعد مساهمات القطاع المالي في النمو الاقتصادي منخفضاً للغاية في العراق وكما موضح في الجدول رقم (2) الذي يوضح إعتمادية الاقتصاد العراقي الى حد كبير على قطاع النفط وإنَ العلاقة بين نمو قطاع النفط ونمو الناتج المحلي الاجمالي قوية للغاية ، ورغم نمو القطاع المالي منذ عام 2004 (من الناحية الاسمية) ، إلا إنَ هذا النمو يعكس بصفة رئيسية الاتجاه المتنامي في ملكية المساكن مقارنة بقطاع الانشطة المصرفية والتامين .

ويوضح الجدول ان حصة قطاع الانشطة المصرفية والتأمين من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت من (5.6%) خلال الثمانينات الى مستوى (1.3%) في المتوسط فيما بينَ عامي 1990 – 2003 ثم الى (0.7%) فيما بينَ عامي 2005 و 2006 ورغم ان حصة قطاع الانشطة المصرفية والتأمين قد بدأت في الارتفاع عام 2007 وبلغت (1.7%) من الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 وعام 2010 إلا ان مساهمات القطاع في النمو الاقتصادي لا تزال منخفضة .

وتشير الاتجاهات التأريخية لمساهمات القطاع المالي في الناتج المحلي الاجمالي إعتباراً من عام 1980 ويوضح التسلسل الزمني بأنه يمكن تفسير إرتفاع حصة الخدمات المالية خلال السنوات الاخيره نظراً لارتفاع معدل ملكية المساكن ومع ذلك لا تزال حصة قطاع الانشطة المصرفية والتأمين من الناتج المحلي الاجمالي منخفضة للغاية (www.alhewar.org)

الجدول رقم (2)

الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي

العراق : الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية وفقاً للاسعار الحالية									
الحصة في الناتج المحلي الاجمالي									
الانشطة الاقتصادية	1972-1980 (متوسط)	1981-1989 (متوسط)	1990 - 2003 (متوسط)	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعه والحراجه والصيد وصيد الاسماك	2	13.1	12.4	6.9	6.9	5.8	4.9	3.7	4.4
التعدين واعمال المحاجر	60.4	21.7	64.4	58	57.8	55.5	53.2	55.7	40.7
النفط الخام	60	21.3	64.3	57.9	57.6	55.3	53	55.5	40.4
انماط التعدين الاخرى	0.3	0.4	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
التصنيع	6.3	10.2	1.7	1.8	1.3	1.5	1.6	1.5	2.4
الكهرباء و الماء	1	1.3	0.2	0.8	0.8	0.8	0.9	0.8	1.2
البناء والتشييد	1.8	11.3	1.2	1.3	3.7	3.6	4.4	3.8	5.1
النقل والاتصالات والتخزين	3.1	6.6	6.9	8.3	8	7.1	6.6	7.7	10.2
تجارة الجملة والتجزئه والفنادق وغيرها	4.6	12.2	7.2	6.1	5.7	6.6	6.3	6.5	8.2
التمويل والتأمين	2.8	9.4	2.6	6.9	7.4	8.3	9.7	8.3	10.4

والخدمات العقارية وخدمات الاعمال									
البنوك والتأمين	2.5	5.6	1.3	0.6	0.7	0.7	1.4	1.3	1.7
ملكية المنازل	0.3	3.8	1.3	6.3	6.7	7.6	—	———	———
الخدمات الاجتماعيه والشخصيه	18,2	18.6	4.6	10.4	8.9	11.2	12.8	12.4	18
الحكومة العامة	18.2	17.4	3.5	8.5	7.1	9.4	11	11.1	16.3
الخدمات الشخصية	0.1	1.1	1.1	1.8	1.7	1.8	1.8	1.4	1.7
الاجمالي حسب النشاط	100.1	100.1	104.3	101.2	100.5	100.5	100.5	100.4	100.6
مطروحا منه الرسوم المفروضه على الخدمات المصرفية	0.1	4.3	1.2	0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.6
الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر (منصور،2011،ص33) .

أما بالنسبة لسعر الصرف فيبقى سعر الصرف بمثابة الاداة الرئيسية لادارة السياسة النقدية والحفاظ على إستقرار الاسعار ،نظراً لانخفاض معدل الوساطة المالية للغاية ،وقد ساعدت الزيادة الاسمية في سعر الصرف من نوفمبر 2006 الى يناير 2009 في تخفيض التضخم من (65%) عام 2006 الى رقمٍ فردي منخفض .

وفي عام 2010 كان معدل التضخم منخفضاً وبلغ (3.3%) بينما ظل سعر الصرف ثابتاً،إعتباراً من نيسان 2010 حيث قام البنك المركزي بخفض سعر الصرف من (7%) الى (6%) ومتطلبات الاحتياطي من (25%) الى (20%) ثم الى (15%) في 2010/9/1 ومن المتوقع ان يشجع هذا التطور على المزيد من الاقراض الى شركات القطاع الخاص ولدعم تعبئة التحويل المحلي ثم خفض القيود المفروضة على إستخدام البنوك المملوكة للدولة للودائع الحكومية من اجل استثمارها في أذونات الخزينة بينما تم السماح لصندوق التقاعد ايضاً بالاستثمار في أذونات الخزينة ،بينما تم السماح لصندوق التقاعد أيضاً بالاستثمار في اذونات الخزينة والمشاركة في المزادات بصورة مباشرة .

ولقد لعبت الاحتياطيات الدولية للعراق دوراً هاماً في المساعدة على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي ، وقد سمح تراكم احتياطيات النقد الاجنبي بالبنك المركزي العراقي بأستقرار الدينار العراقي و الغاء عملية الدولرة وإحتواء التضخم وإزداد اجمالي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي من (44.3 مليار دولار) في نهاية عام 2009 الى (50.6 مليار دولار) بنهاية عام 2010 (www.cbiraq.org).

وبناءاً على ما تقدم تبقى السلطات ملتزمة بضمان إستقلالية البنك المركزي العراقي ، وقد أشار الحكم القضائي الصادر عن المحكمة الفدرالية العليا في العراق أيضاً الى ان البنك المركزي العراقي مستقل في قرارته وعملياته بموجب القانون رغم كونه جزءاً من الجهاز التنفيذي للدولة

ورغم إن آفاق النمو الاقتصادي في العراق مؤاتية إلا إنَ المخاطر لا تزال مرتفعه وبالاضافة الى تأثر العراق بصدمات أسعار النفط فيضاف لها انها تتضمن المخاطر الرئيسية للعوامل السياسية والقضايا الامنية وقضايا الامكانيات الفنية والقدرة المؤسسية على تنفيذ الاصلاحات ، وقد يؤثر تدهور المناخ السياسي في الاقليم تأثيراً سلبياً على تنفيذ البرامج ففي حالة تدهور الوضع الامني في العراق يؤدي ذلك الى ظهور مصدر هائل للمخاطر التي تواجه جميع الانشطة ،ويؤدي سوء الامكانات الفنية بين الاجهزة الحكومية الرئيسية وتدني القدرة المؤسسية الى زيادة مخاطر سوء إدارة الاصلاحات والبرامج .

2-2 . واقع الاداء المالي في الاقتصاد العراقي :

تسيطر المصارف على النظام المالي في العراق وقد بلغَ إجمالي اصول النظام المصرفي وفقاً للارقام الرسمية (329 تريليون دينار عراقي) أي ما يعادل (18% من الناتج المحلي الاجمالي) ، بما يؤدي الى تقزيم رسملة السوق بسوق الاوراق المالية بمبلغ (3.5 تريليون دينار عراقي) وتتضخم هذهِ الارقام من خلال تضمين الخسائر الكبرى لتقييم سعر الصرف ضمن موازنة البنوك وتشير تقديرات العاملين الى ان الاصول المصرفية تبلغ (70.1 تريليون دينار عراقي) فقط (73%) من الناتج المحلي الاجمالي وبما يتماشى مع هذا الرقم الادنى للاصول ، حيث بلغَ الائتمان المقدم من قبل البنوك (9.4 تريليون دينار عراقي فقط) و(10%) من الناتج المحلي الاجمالي ويعتبر منخفضاً للغاية ضمن المعايير الدولية (منصور ،2010،ص11) ومع ذلك يتجاوز الائتمان المصرفي حتى الان سوق الاوراق المالية بأعتباره مصدر التمويل الرئيسي الخارجي للشركات بخلاف التمويل الذاتي ولا توجد أي سندات خاصة يتم إصدارها ، ويعتبر حجم سوق التأمين ضئيلاً للغاية، ويوجد في العراق حالياً (46) مصرفاً من بينها (7) حكومية حيث تمتلك المصارف الحكومية تلك الجزء الاكبر من الاصول والائتمانات ويخضع مصرفان منها (الرافدين والرشيد) لجهود إصلاح مطوله ، ويوجد (36) مصرفاً خاصاً معظمها صغير نسبياً وتحظى (7) مصارف من بين هذهِ المصارف بمشاركة اجنبية وتعمل وفق المبادىء الاسلامية على الرغم من تحسن الممارسات المصرفية فلا توفر العدد من المصارف سوى خدمات محدوده وعادة ما يكون الائتمان قصير الاجل بصفة رئيسية ويرتبط بالتجارة وتحظى العديد من المصارف بقدرة مالية مشكوك في صحتها(www.ulumansania.net) ويركز سوق المال على سوق العراق للاوراق المالية التي تأسست بموجب القانون رقم (74) لسنة2004 بهدف توفير مكان منظم للسوق وللقطاع الخاص لاجل الاصدار وبالتالي بيع وشراء الاوراق المالية من قبل المستثمرين ويوجد لها فرع في اربيل ويكون التداول فيها الكترونياً بالكامل ويتم دمجه ضمن مرافق تسوية المقاصة والحفظ ،و تتولى شركات الوساطه بالسوق تنفيذ عمليات بيع وشراء الاوراق المالية لحساب المستثمرين ولحسابها الخاص ، ويوجد في

الوقت الحالي (48) شركة مرخصة من قبل هيئة الاوراق المالية العراقية يتم تنظيمها بصفة رئيسية من قبل سوق العراق للاوراق المالية .

ويعتبر حجم سوق التأمين صغيراً للغاية ولايمكن تقييمه بصورة دقيقة بسبب نقص البيانات التي يمكن الاعتماد عليها ويعتقد بعض المشاركين في السوق ان اجمالي المبلغ السنوي للاقساط المكتتبة في جميع شركات التأمين يبلغ نحو (60 – 80 مليون دولار امريكي) لشركات التامين من غير المملوكة للدولة وأربعة أو خمسة أضعاف ذلك المبلغ لشركات التأمين المملوكة للدولة ويعادل ذلك نحو (15- 25 %) من اجمالي الاقساط المكتبية وبالاضافة الى شركات التأمين الثلاثه المملوكة للدولة توجد (18 شركة) تابعة للقطاع الخاص وتسيطر الشركات المملوكة للدولة على السوق (1)، وعلاوة على ذلك يتضمن القطاع المالي الشركات التالية ولا يتوفر الحجم الاجمالي للاصول ولكن من المتوقع ان يكون ضئيلاً نسبياً.

3-2 . مؤشرات الاداء المالي في العراق :-

إن التطور المالي هو مفهوم متعدد الابعاد وليس من السهولة تحديد مفهوم رغم ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا قد عرفته بـأنه (عملية تتجسد في تحقيق تحسينات كمية و نوعية في تقديم خدمات مالية كفوءة) وقد استخدم الباحثان العديد من المؤشرات لقياس إداء الجهاز المصرفي ومنها :

1.نسبة اجمالي الودائع الى الناتج القومي الاجمالي .

2.نسبة أشباه النقود الى الناتج القومي الاجمالي .

3.نسبة الائتمان فى القطاع الخاص الى الناتج القومي الاجمالي .

4.نسبة الائتمان الى القطاع الى اجمالي الائتمان .

إنَ إستخدام المؤشر الاول يعطي زاقعية افضل لتطور النظام المصرفي لا سيما في الدول النامية لانه يقيس قدرة المصارف على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة ، مثل الودائع تحت الطلب و ودائع التوفير والودائع الزمنية على الرغم من ان المؤشر يقيس المقدرة الاجمالية للمصارف في جذب المدخرات ،إلا ان المؤشر الثاني يعطي صورة اكثر وضوحاً على تطور الجهاز المصرفي لانه يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات لفترات اطول والتي تعتبر مهمة جداً للمصارف للقيام بمنح قروض لفترات زمنية اطول والتي بدورها تعتبر مهمة جداً لتمويل الاستثمارات الانتاجية طويلة الامد في الاقتصاد ، كما ان هذا المؤشر استخدم في العديد من الدراسات العلمية وهو المفضل على المؤشر الاول .

وعموماً فأن المؤشرين آنفي الذكر يقيسان قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية في صورة ودائع ، كما ان أي واحد من هذهِ المؤشرات يمكن ان يستخدم كمؤشر للتطور المصرفي

إلا ان الطبيعة الهيكلية للاقتصاد تقود الباحثين للمفاضلة فيما بين تلك المؤشرات على سبيل المثال يعتبر المؤشران مناسبين للاقتصادات النامية وهذا ينطلق من حقيقه واضحه هو إنَ في أي دولة نامية الجزء الاكبر من عرض النقد هو عملة خارج الجهاز المصرفي .

اما مؤشر نسبة الائتمان الى القطاع الخاص فهو مؤشر يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد حيث يقيس كفاءة المصارف التجارية من خلال منح القروض الى الاستثمارات ذات القدرة على تحقيق عوائد مالية . (البنك المركزي العراقي ، 2003،ص13).

كما ان هذا المؤشر يقيس درجة إنخراط النظام المصرفي في تقديم تسهيلات وقروض للقطاع الخاص ،لذا فأنه يعطي انطباعاً عن مدى تطور النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المالية كأنعكاس لتطور الوساطة المالية في الاقتصاد .

أما مؤشر تطور الجهاز المصرفي هو (الائتمان في القطاع الخاص الى اجمالي الائتمان) والذي يعكس آلية توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد ،اذ ان النظام المالي الذي يمنح القروض اكبر للقطاع الخاص من المحتمل ان يكون هو الاكفأ في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة وبتعبئة المدخرات الوطنية وإدارة المخاطر من الانظمة المالية التي تمنح قروض اكبر للقطاع العام ، ونظراً لظروف بيئة وهيكلية الاقتصاد العراقي فسيتم الاكتفاء بعرض بعض المؤشرات لقياس درجة تطور الجاهز المصرفي وهي :

أ-نسبة اجمالي الودائع الىGDP .

ب-نسبة أشباه النقود الى GDP.

ج-نسبة الائتمان في القطاع الخاص الىGDP .

د-نسبة الائتمان في القطاع الخاص الى اجمالي الائتمان .

إن مؤشر نسبة اجمالي الودائع الى GDP يقيس العمق المالي في الاقتصاد ،وتشير بعض البيانات الخاصة بهذا المؤشر الى انه كان ضعيفاً جداً خلال العقود الثلاث الماضية وكما موضح بالشكل رقم (1) .

ان الزيادة الحادة في اجمالي الودائع الى GDP في عام 1990 لا يعني حدوث تطور حقيقي مفاجيء في الجاهز المصرفي العراقي وأنماهذهِ الزيادة هي نتيجة لارتفاع معدلات التضخم حيث تراوحت ما بين (55%) و (351%) بين عامي 1990 – 1995 .(البنك المركزي العراقي ،2003،13)

اما المؤشر الثاني للتطور المصرفي هو نسبة أشباه النقود الى GDP والذي ايضاً يعكس حالة من الجمود والضعف في الجهاز المصرفي العراقي اذ يشير الشكل رقم (1) الى ان هذهِ النسبة إنخفضت بشكل حاد من (5.7%) في عام 1970 الى (2.8%) عام 2007 .

وبناءاً على ما توصل اليه المؤشران السابقان أعلاه فأنَ اهم اسباب إنخفاض درجة تطور الجهاز المصرفي هي ما يلي :-

1-إنخفاض العادات المصرفية في العراق من جعل نسبة قليله من المدخرات تتجه نحو الجهاز المصرفي .

2-معدلات الفائدة الحقيقيه المنخفضه على الودائع نتيجة لمعدلات التضخم العالية شجعت المدخرين على تحويل مدخراتهم الى اصول عينيه مثل الذهب وغيره بدلاً من ودائع لدى المصارف .

3-إنخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي لاسيما في فترة الحصار الاقتصادي في التسعينيات من القرن الماضي والتي حددت من قدرة الفرد العراقي ليس للامطار فحسب وإنما للاستهلاك أيضاً.

4-التعاليم الدينية ايضاً لعبت دور مهم في هروب الكثير من المدخرين من طرق ابواب المصارف لان الدين الاسلامي الحنيف وبشكل واضح حرم التعامل في اسعار الفائدة والمصارف الربوية.

المؤشر الثالث هو الائتمان من القطاع الخاص الى GDP وهو احد المؤشرات المهمة لقياس كفاءة وتطور الجهاز المصرفي ووفقاً لهذا المؤشر قد انخفض بشكل حاد من (7.6%) عام 1970 الى (2.2%) عام 2007 بسبب انخفاض مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مقارنتاً الى القطاع العام .

الشكل رقم (1)

الائتمان في القطاع الخاص / GDP

المصدر (البنك المركزي العراقي سنوات مختلفة)

المؤشر الرابع هو الائتمان في القطاع الخاص الى اجمالي الائتمان والذي يقيس الاليه او الاتجاهات التي تبناها الجهاز المصرفي العراقي في توزيع الائتمان فيما بين القطاعين العام

والخاص و يتضح إن هذهِ النسبة تذبذبت إرتفاعاً وإنخفاضاً ،وهذا التذبذب هو في الواقع نتيجة الدور الذي لعبه القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .(Athwale,hamadi,2008,14) ،فبعد ان كان القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد كانت نسبة هذا المؤشر اكثر من (50%) في التفرة قبل عام 1973 اما منذ عام 1974 ولغاية عام 2000 فقد إنخفض هذا المؤشر نتيجة للتوجهات الاشتراكية للحكومة العراقية قبل عام 2003 والتي ضيقت على دور القطاع الخاص بان يلعب دور مهم في النشاط الاقتصادي حيث ان مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال حيث ان مساهمة القطاع الخاص في تكوين راس المال كانت منخفضة جداً مقارنة مع القطاع العام .

أما فيما بعد عام 2001 فأنَ هذا المؤشر بدأ بالارتفاع نتيجة للتوجهات نحو إعطاء فرصة اكبر لمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد بالاضافة الى إتساع اعمال القطاع الخاص غير الرسمية في الاقتصاد العراقي والتي تمثلت في بعض الانشطة التجارية الصغيرة والاعمال الزراعية وبعض نشاطات التوظيف الشخصي ، وقد بلغت نسبة الانشطة الاقتصادية غير الرسمية نحو (65%) من الناتج المحلي (Robert, 2006,993) وإنَ معظم هذهِ الاعمال تعتمد على التمويل الشخصي بدلاً من الاقتراض من المؤسسات المصرفية .

المبحث الثالث

معوقات تطور السوق الماليه في العراق وأبرز التحديات وفرص التنمية

1-3 .السياسات الاقتصادية الحالية :-

كان المعدل اليومي لصادرات النفط العراقي الخام قد بلغَ (1.85 مليون برميل) يومياً عام 2010 ، وهو دون مستوى التوقع لعدم التمكن من إضافة طاقه جديدة وتعويض التدهور في إمكانات الناتج القائمة إضافة الى انقطاعات التصدير بسبب طوارىء العنف والمناخ .

لكن ارتفاع سعر النفط الذي وصل بالمعدل (74 دولار) للبرميل قد عوضَ نقص الصادرات النفطية ،حيث وصلت الايرادات حوالي (50 مليار دولار) وكانت عام 2008 قد بلغت (63 مليار دولار) ثم انخفضت عام 2009 الى (39 مليار دولار) ،إلا ان مستوى الانفاق الحكومي لم يتأثر حيث غطت الفوائض الفعلية من موازنة 2008 عجز الايرادات لعام 2009 ، ولم يتحقق العجز المتوقع عام 2010 بل أنتهت السنة برصيد موجب للحكومة في الصندوق العراقي للتنمية مع ارصدة دينارية كبيرة في المصارف العراقية .

وبموجب تقديرات غير نهائية حقق الناتج المحلي غير الفعلي زيادة واضحة عام 2008 إستجابة للانفاق العام مع إستمرار الركود في الانتاج السلعي وخاصة الصناعات التحويلية وإستمر الانتعاش عام 2010 وبنفس النمط ، وأنخفضت البطالة الظاهرة الى حوالي (15%) ومثلها تقريباً عمالة ناقصة واخرى مقاربة لها حجماً ، بطالة مقنعة في الجهاز الحكومي المدني والعسكري ،ويزدحم الناشطون اقتصادياً في فروع الانتاج غير السلعي الحكومي والخاص مع غلبة الانشطة الصغيرة وغير المنظمة في الميادين غير الحكومية .

وعلى الرغم من التزايد السريع في معدلات إقتناء العائلة العراقية للسلع المعمرة ووسائل الرفاه المنزلي وملكية السيارات ،وقد أظهرت مسوحات عام 2007 إن (23%) من السكان دون خط الفقر المعرف بحوالي (40%) من متوسط دخل الفرد آنذاك مع استمرار النقص الحاد في توليد الكهرباء ومشاكل الصرف الصحي وخدمات المدن وأبنية المدارس والسكن .

واصبحت العلاقة مع الدولة ، واكثر من اي وقت مضى ،تفسر الجزء الاكبر من التفاوت في توزيع الثروة والدخل العائلي ، أذ تتمتع عوائل الموظفين من الدرجة الرابعة الى الاولى والدرجات الممتازة ومنتسبي الدفاع والاجهزة الامنية بمستوى معيشي مرموق واعلى من المتوسط بفارق واضح اذا كان في العائله اكثر من شخص ضمن تلك الفئات والذين يعملون للدولة بصفة مجهزين ومقاولين ينعمون ايضاً بمدخولات عاليه . واغلب الفقراء من العوائل التي تعتمدواغلب الفقراء من العوائل التي تعتمد على مصادر الدخل غير الحكومية والمتقاعدين القدامى من منتسبي الدرجات الدنيا في سلم الخدمة .

ولو جاز لنا نظرياً تقسيم سكان العراق الى مجتمعين الاول يكتسب دخلاً من الدولة بشكل او بأخر ، والثاني لا يكتسب منها ابداً وبضمنهم مستلمي رواتب الرعاية الاجتماعية لظهر ان توزيع الثروة والدخل في المجتمع الثاني شديد التفاوت إضافة الى الفارق الجوهري في متوسط دخل بين المجتمعين .

تكاد تتفق التوقعات على امكانية رفع انتاج النفط الى (3.5 مليون برميل) يومياً عام 2014 ولكنها تختلف فيما بعد وعند افتراض النجاح لتحقيق اهداف الطاقه القصوى في عقود الاستثمار النفطي قد تصل طاقة انتاج النفط الخام الى (12 مليون برميل يومياً عام 2017)

ولكن التوقعات المبنية على واقع حال البناء التحتي للقطاع النفطي وشبكة الانابيب ،وسعات الخزن ومنافذ التصدير ، تضع الانتاج عام 2017 في مدى (5.5 مليون برميل)يومياً ، ومع السيناريو الثاني على ان استمرار تصاعد زخم الانفاق الحكومي المالي وتخصيص موارد مالية متزايدة بالارقام المطلقه والنسبية ، للاستثمار في البناء التحتي والخدمات إذا ما بقيت أسعار النفط فوق (70 دولار) للبرميل ، وقد لا يواجه السيناريو .

والثاني عقبات تسويق جديه ، وإذا أحرزَ العراق هدفاً وسطاً بين السيناريو الاول والثاني وإستطاعَ التغلب على عقبات التسويق بسياسات ملائمة فسوفَ ينقل نوعياً الى فئة اخرى من جهة الامكانات المالية .

وإذا تحركت الحكومة نحو إعادة بناء الادارة الحكومية وتغيير تقاليد عمل الادارة الاقتصادية بأتجاه الفاعلية والانجاز فتلك فرصة جيدة للعراق ،وينتظر من الجميع التعاون بحماس لنقل الاقتصاد ووضعه بثبات على مسار النمو المستمر والتصنيع والرفاه والعداله .

لقد كان مسار سعر النفط شديد التذبذب في السنوات الاخيرة فبعدَ ان تجاوزَ المتوسط العالمي (140 دولار) للبرميل في تموز عام 2008 إنخفضَ الى (33 دولار) في كانون الثاني عام 2009 ، وبعد سنتين أي كانون الثاني عام 2011 استعاد المستوى الذي كان عليه في مطلع عام 2008 ، فماهي إحتمالات تكرر الدورة في مقابل إحتمالات أستقرار الاسعار وعند اي مستوى ، وهذهِ من أصعب الاسئلة التي واجهت المختصين في اسواق واسعار السلع الاساسية والنفط خصوصاً.

وإعتمدَ صندوق النقد الدولي تقديراً للناتج المحلي الاجمالي ب(103 تريليون دينار عراقي)عام 2008 بمعنى ان متوسط دخل الفرد (3366 الف دينار) اي(2845 دولار) وهو ادنى من التقدير الاولي الرسمي كثيراً.

ويتوقع الصندوق ان يصل الناتج المحلي الاجمالي الى (173 تريليون دينار عام 2014) بمعنى ان المتوسط للفرد سيكون (5088 الف دينار عراقي) اي حوالي (4350 دولار امريكي) وبموجب الفرضيات التي اعتمدها يكون الناتج غير النفطي (56%) من ايرادات الصادرات النفطيه او حوالي ثلث مجموع الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 وكان يشكل (40%) من إيرادات الصادرات النفطيه او حوالي (29%)من مجموع الناتج المحلي الاجمالي عام 2009 .

وقد وصل الانفاق الحكومي المقدر الى (81%) من الناتج المحلي عام 2008 ، وبموجب السيناريو المفترض يصبح (62%) منه عام 2014 .

وتعكس هذهِ المؤشرات التصورات الحالية لمسار الاقتصاد الوطني ومن الواضح إنَ الحكومة لا تختلف في توقعاتها ولا تريد ان تخالف الصورة التي يراها الصندوق لمستقبل الاقتصاد .

ويبدو إنها ترغب في تأكيد الانسجام مع المؤسسات الدولية وإستمرار التعاون معها كأشراقه في سياسات الاقتصاد الكلي بما يساعد على بقاء العراق ضمن أجواء المرحلة السابقة والتي اراد القرار الصادر من مجلس الامن برقم 1956 نهاية عام 2010 أستمرارها ،وذلك يظهر في رسالة النوايا وثقل الوفد الوزاري المشارك في اجتماعات المراجعة الثانية للاتفاقية السارية والتي تستمر الى نهاية عام 2012 ، ومن المهم ملاحظة أن المخصص للاستثمار في الموازنة العامة يستخدم لامتصاص التقلبات ، فعندما تزداد الايرادات يصيب الاستثمار العام حصة كبيرة من تلك الزيادة وعندما تنخفض لا تتأثر النفقات التشغيليه كثيراً بل تقتطع اكثر النقيصة من الاستثمار ،لقد حصلت تغييرات جوهرية في بنية التكاليف والاسعار النسبية اذ إرتفع السعر النسبي لاسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها (دولياً) كثيراً، كذلك الاجور في مكونات الكلفة واسعار الطاقه وخدمات السكن

والنقل نسبة الى بقية الاسعار كما ان تراكم اثر التضخم مع سعر الصرف المتناقض للعملة الاجنبية ادى الى قفزة كبيرة في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي ،تلك التغيرات التي كانت ملائمة للمستهلك أو من وجهة نظر أضعفت دوافع الاستثمار الانتاجي بسبب إنحسار الجدوى مع التراجع السريع في القدرة التنافسية للعراق .

إن الاثار السلبية في ميادين الاستثمار الانتاجي الخاص لتلك التغييرات ،تفاقمت مع إستمرار التخلف التنظيمي والتقني وضآلة المبادرات الخلاقة وضعف روح الريادة وقيمة العمل المنتج وعدم تبلور أنماط السلوك الملائمة للتنمية الاقتصادية بصفة عامة والصناعية منها على وجه الخصوص .

لم يحصل تقدم واضح في إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية العامة ولم تظهر بوادر للانتقال من سياسة التأجيل وبدل التوجه نحو القرارت الحاسمة أضيفت معرقلات جديدة مثل ربط إعادة الهيكلة بقانون يشرع للاصلاح الاقتصادي وإستحداث مكاتب وهيئات ما يعبر عن صعوبة القرار في ظل استمرار أجواء التنافس والنزاع السياسي والخوف من إحتمالات الفساد المالي أو الفشل في الوصول الى نتائج سياسياً خاصة مع عدم توفر آليات مقنعه لدى الحكومة للتعامل مع المنتسبين ولاتشكل المنشآت الاقتصادية العامة مجموعة متجانسة في خصائصها الاقتصادية والمالية فهي متفاوته من حيث حجم قيمة اصولها وتكاليف التجديد والتحديث واعداد المنتسبين الفائض عن الحاجة وفرص التشغيل المجزي اقتصادياً حتى بعد التحديث .

2-3 . مجالات وإمكانات التنمية :-

في قطاع الطاقة إجمالاً سلكت السياسة الاقتصادية المسار المطلوب إقتصادياً وإجتماعياً في مجال النفط الخام ومن خلال عقود الخدمة نستطيع القول إن العراق التزم برنامجاً للنهوض بالطاقة الانتاجية الى مستويات مرموقه،بيد أن البرامج التكميلية للارتفاع بصادرات النفط الخام نحو (7-8 مليون برميل) يومياً لا زالت قيد الاختبار .

أما الحجم الكلي للتصفية لم يتجاوز (500 مليون برميل) يومياً و لازالت تستورد المنتجات النفطية و لو قدرَ للعراق ان ينهض على جبهة اقتصادية واسعة يحتاج الى حوالي (1.5 مليون برميل)يومياً أو اكثر مطلع العام القادم وقد يمكن إعتماد سياسات للوصول بالتصنيع والاستخدام الداخلي للنفط الخام الى اكثر من (3 مليون برميل) يومياً.

كما إن استغلال الغاز بنوعيه المصاحب والمستقل يفتح افاقاً جديدة للعراق لتطوير صناعات نظيفة مع ترجيح الطلب عليه في توليد الكهرباء كما ان الصناعات البتروكيمياويه والصناعات التحويليه كثيفة الطاقه ، ومنها الحديد والالمنيوم والاسمده وسواها هي الاكثر إنتفاعاً من المزايا الاقتصادية النسبية المفترضه على العراق .

لقد بات واضحاً ان ما مطلوب هو إحياء الجهود لجعلها صناعات ناجحه إقتصادياً فعلاً وقطاعاً للتشغيل ورافداً للدخل وتمويل الانفاق العام.

إن المشاريع تحت التنفيذ أو التي تنتظر المباشرة في قطاع الكهرباء تؤدي بمجموعها الى زيادة جوهرية في طاقة التوليد كافية لحل المشكلة لو توفرت قدرات إدارية على (16 الف ميغاواط) ولو تهيأت إمكانات لصيانتها وتجديدها وتحديثها يمكن توليد حوالي (11 ألف ميغاواط) منها على راي الخبراء وتتحمل تلك المحطات إضافة وحدات جديدة اليها في حين لا يتجاوز التوليد الحالي (7 الاف ميغاواط) ومن المعلوم ان شبكات النقل والتوزيع كما بينت دراسات منشورة بحجاة الى الكثير من الجهود و الاموال والمهاراة الادارية العليا كي تنسجم في كفاءتها وحجم الطاقه التي تسمح بحملها مع المستويات المنتظره لطاقات التوليد من الضروري للعراق الانطلاق من مبدأ التكامل والاتساق في التنمية العمرانية ولذلك لا بديل من العمل بالتزامن والتعاقب المنطقي لتطوير شبكات مياه الشرب وانظمة الصرف الصحي والطرق والجسور وأبنية الخدمات العامة بأنواعها والنظر الى السكن في هذا السياق .

وهكذا تكون مهمات إعادة توجيه النفايات السائلة بعيداً عن الانهار منسجمة وملحة ،أن الادارة المتكاملة لموارد المياه ولمختلف الاغراض أصبحت في غاية الاهمية ولهذا تحتل الشبكات الجديده للري وتغطية الاراضي الزراعية بالمبازل مكانتها في التوجه الجديد والذي سوف يسمح في النهاية بزيادة الرقعة الزراعية ورفع الغلة للدونم والتي كانت الملوحه والمستويات المرتفعه للمياه الجوفيه من اسباب تدنيها وإستمرار تدهورها ،تتطلب النهضة العمرانية تنمية سريعة للقدرة الوطنية على الاعمار واالتي يعد قطاع البناء والتشييد بمعناه الواسع وفروع الصناعه والنقل والخدمات المرتبطه به محوراً لها.

وفي ذات الوقت يسهم البناء والتشييد في التوليد السريع لغرض العمل وانتشار الاثار الايجابيه ، لكن هذا النوع من التنمية لا يمكن إنجازه بالسياسات المتبعه لحد الان وهي عموماً تعمل بأدوات من جانب الطلب،وفي مثل ظروف العراق أثبتت التجربه عدم فاعلية تلك الادوات،وإنها تتسبب في إختناقات وضغوط تضخمية اكثر مما تحفز لتأسيس طاقات جديدة في اعمال البناء والتشييد والانتاج ،ولذلك نتمنى ان تكتشف الجهات المختصه هذهِ الحقائق من اجل التحرك السريع لاتخاذ إجراءات من جانب العرض بدءاً من صناعة المواد الانشائية وأساليب البناء والتشييد والمساعدة والتشجيع على تكوين الشركات القادرة في حجمها وطريقة تنظيمها وتقنياتها و رؤوس امولها على إحداث قفزة نوعية في القدرات الوطنية للاعمار .

ان القطاع المالي وبجميع فروعه لا زال قاصراً على تنشيط الاستثمار والانتاج باداء خدمات الصيرفة والتامين وتمويل التجارة الخارجية وإدارة المدفوعات الدولية بحجم يناسب الاقتصاد العراقي وبكفاءة معاصرة ،وبقي القطاع المالي يراوح داخل دائرة ضيقة اصبحت حلقة مفرغة بحاجة الى قرارات جريئة لكسرها والخروج منها.

اما قطاع الشركات المساهمة فهوضئيل في العراق ودون ما ينتظر من إقتصاد حر يراد للقطاع الخاص فيه تحمل مسؤولية التنمية خارج النفط ،إنَ مجموع رؤوس اموال تلك الشركات بحدود (3 مليار دولار) وثلثيها للمصارف الخاصة ولم تنضج بعد آليات فعالة لتكوين الشركات الجديدة او تطوير الكيانات القائمة والارتقاء بها الى شركات مساهمة كبيرة ، وهنا توجد صلة مع التدابير التي من الممكن إعتمادها في إعادة تأهيل المنشآت الاقتصادية العامة .

قد يتطلب تطوير قطاع الشركات مبادرة حكومية ،من نوع جديد لتعويض النقص في دوافع الريادة والتنسيق وتعبئة مصادر التمويل والخبرة وتسهيل الاتصال مع المناشىء الدولية وربما تشجيع شراكات مع القطاع العام العراقي وشركات اجنبية كفوءة (عبد اللطيف،2006، 44).

أن النظر في مشكلات البطالة والتشغيل بأستقلال عن الطاقات الانتاجية في قطاعات السلع وخدمات النقل والاتصالات والتجارة وما اليها لم يجد نفعاً في الماضي وسوف يؤدي الى اليأس والتوجه النافع إجتماعياً ينبثق عن النظر الى التشغيل والتنمية معاً بصفتها وجهين لعملية اقتصادية واحدة أي التنمية من اجل التشغيل بأنتاجية عالية ومتنامية واجر مرتفع يستجيب لحق العامل في العيش الكريم وفهم الضرورة الاقتصادية لتوليد الارباح وتكوين المدخرات من اجل تمويل نشاط إستثماري موسع خارج النفط ، أما مشكلة الفقر فهي ذات أبعاد عديده شاملة لكافة عناصر الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الممكن البدء بمكافحة فقر الدخل وهو المقصود بتغيير خط الفقر ولعل انجح سياسة في هذا المجال هي ضمان الحد الادنى من الدخل للجميع وان يعرف ذلك الحد الادنى في نطاق الامكانية الاقتصادية الكلية والشروط الاخلاقية والسياسية للتفاوت المسموح به .

أما أبعاد الحرمان الاخرى فتعالج كل في مجالها الخاص ومع المؤسسة وفيما عدا ذلك قد ينزلق الحديث عن الفقر والحرمان الى ديماغوجيه تثير الاضطراب والنزاع اكثر مما تنفع الفقراء.

3-3 . بعض الجوانب الاجرائية المقترحة للاصلاح المصرفي في العراق .

هناك العديد من الاجراءات التي يمكن ان تكون مناسبة مرحليا للاصلاح المصرفي في العراق ومنها :

1. المرحلة الحالية :
تأسيس هيئة خاصة للاصلاح المصرفي ،تأخذ على عاتقها رسم سياسة الاصلاح المصرفي وتشخيص الاليات الضرورية والاشراف على المصارف على ان تمنح االدولة هذه الهيئة القدرة على تشريع القوانين والاجراءات وتزويدها براس المال الضروري لادارة عملها .

2. تأسيس مصرف جديد نموذجي لغرض اجراء التغيير الضروري في المصارف الحكومية ، ولابد من تقديم بديل (نموذج) يقتدى به من قبل المصارف لان تحديث الانتاج في المجال الصناعي او الزراعي يتطلب عادة قيام منشأة رائدة بتبني التقنيات الحديثة في وقت تقوم فيه المنشات الاخرى بدور المراقب .
3. تاسيس معهد للتطوير المصرفي ، تقوم (الهيئة) بتأسيس معهد للتطوير المصرفي يعمل على تطوير القابليات المصرفية في العراق وتطوير الابحاث والدراسات ولجميع

المصارف الحق في الاستفادة من المعهد لبناء قدرات العاملين او الراغبين في العمل في المصارف في كل من القطاع العام والخاص .

4. تحمل وزارة المالية والبنك المركزي مناصفةً مسؤولية جميع العملات المزيفة سواء كان بدون (ليبل) او غيرها اذ ان المصارف كانت تتخبط في هذا الموضوع نتيجة عدم وضوح التعليمات ويستثنى من ذلك الحالات التي جرى فيها تحقيق وادانة .

الاستنتاجات .

1- يمثل القطاع المالي أحد المصادر المهمة لتجميع الثروات وإدارتها وتوجيهها وفي الوقت نفسه تمثل المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي وعامل مهم لتحفيز مدخرات الافراد وتوجيهها نحو مشاريع الاستثمار وسيؤدي بالضرورة الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد وخفض معدلات البطالة .

2- أنَ البيئة الاقتصادية الحاضنة تلعب دوراً حيوياً وفاعلاً ومؤثراً في السوق بحيث لابد من إتخاذ جميع العوامل اللازمة لتوفير أسباب البيئة الصالحة لنجاح السوق .

3- إنَ من معالم ضعف البيئة الاقتصادية العراقية هو تخلف القطاع المصرفي في بعض جوانبه وعدم مرونته في تمويل قطاع الاعمال أو تمويل شراء الاصول المالية وضعف السياسة المالية وعدم دعمها للقطاع المالي بالطريقة التي تدفع بأتجاه تنشيط سوق المال العراقي وضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم وجود برنامج إقتصادي وسياسة إقتصادية واضحة المعالم بحيث تخلق وضعاً أقرب الى عدم الاستقرار مما يؤثر سلباً على السوق المالي،مع وجود ناتج محلي اجمالي ذو مستويات متدنية تؤثر سلباً على إيرادات الشركات ومن ثمَ عوائد إصولها المالية مع عدم وجود واقع تشريعي

وقانوني ينظم النشاط الاقتصادي والاستثماري ووجود موازنة عامة غير متنوعه تعتمد على النفط فقط أي عدم وجود تطور إنتاجي وسلعي .

4- عدم توفير الحماية القانونية الكافية لكسب ثقة المستثمرين وأصحاب رؤوس الاموال من العراقيين والاجانب للمشاركة الفاعلة في السوق المالية .

5- ضعف المرونة في هيكل اسعار الفائدة السائده في السوق المالية خاصة بالنسبة للمصارف وشركات التأمين التي تقدم القروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل .

التوصيات:-

1- تطوير القطاع المالي من خلال :-

أ-زيادة فرص التعامل والتكامل بين مكونات السوق المالية العراقية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الخاصة بكل منهما .

ب-إعادة النظر بالتشريعات المالية والمصرفية التي تنظم وتراقب أعمال المؤسسات المالية غير المصرفية وبما يتفق ومتطلبات إقتصاد السوق وبما يساعد في تطوير إداء هذهِ المؤسسات وإستخدام النظم الالكترونية للقيام بهذهِ المهمة .

ج-إعداد قاعدة بيانات واسعه ذات ديمومة خاصة بالمؤسسات العامة في السوق المالية العراقيةبما يمكن متخذ القرار من إتخاذ القرارت الموضوعية والعلمية فيما يتعلق بالمؤسسات العاملة في هذا السوق .

د-توفير مناخ الاستثمار الملائم لنشاط المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تشجيع إنشاء الشركات صانعة السوق وشركات لضمان الاستثمار وشركات التمويل بما فيها

شركات القروض الصغيرة والتوسطة .

هـ-توفير الحماية الكافية والقانونية لكسب ثقة المستثمرين العراقيين والاجانب لانشاء شركات جديدة للعمل في السوق المالية العراقية لغرض تكاملها .

و-تطوير نشاط سوق العراق للاوراق المالية من خلال إنشاء سوق ثانوية لتداول أسهم الشركات غير المدرجه ,وإقرار الاجراءات المناسبه الخاصه بعملها .

ز-قيام مؤسسات السوق المالية العراقية بتبادل الافكار والاراء والتجارب مع المؤسسات العربية والاجنبية العاملة في مختلف البلدان .

2-إصلاح القطاع المصرفي من خلال :-

أ-إعادة تقييم النظام المصرفي وفعاليته وذلك من خلال تقييم الائتمان وحجمه ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة والرجوع الى مقررات لجنة بازل من اجل استناد وحدات النظام المصرفي بجميع المعايير من حيث كفائتها وفعاليتها .

ب-تحسين مستوى الرقابة وتطوير الانظمة المحاسبية بحيث تتصف بالشفافية والوضوح بدرجة اكبر .

ج-إستحداث نظام كفء للتأمين على الودائع في الصناعة المصرفية رغم ضمان الدولة لها .

د-إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لانشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة وتنافسية لا سيما بعد فسح المجال امام دخول القطاع المصرفي التجاري.

هـ-إعطاء حرية للمصارف في مجال تحديد رسوم وتعرفة الخدمات المصرفية على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية .

و-رفع الحد الاقصى لراس المال المدفوع والمصرح بهِ حتى تستطيع المصارف تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات نقل رؤوس الاموال بسرعة فائقة وإعطاء مؤشر عالمي لسلامة الاوضاع المصرفية المحلية (إتباع معيار لجنة بازل).

3-من الضروري ان تتم عملية الاصلاح المصرفي بشكل تدريجي من خلال البدء بالمصارف الحكومية وصولاً الى المصارف الخاصة مروراً بكل مكونات القطاع المالي والمصرفي من مؤسسات ماليه وغير مصرفية وعناصر السوق النقدية والمالية .

4-تعاقد وزارة المالية مع لجنة استشارية عراقية مستقلة لمراقبة تنفيذ عملية الاصلاح وإغنائها بالمقترحات الضرورية وتحظى بمتابعة اللجنة الاقتصادية في البرلمان التي يمكن لها ان تتابع بمشاركة لجنة خاصة هذه الاجراءات.

المصادر :-

أ-المصادر العربية :-

1.الموصلي،بشر،البورصة وكيفية المضاربة والاستثمار،دار شعاع للنشر والتوزيع، حلب،2003 .

2.التوني،ناجي،الاصلاح المصرفي،المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2004.

3.البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والبحوث ،السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية ،2010.

4. سحر منصور، البنك الدولي ،القطاع المالي العراقي ،واشنطن،2011.

5.البنك الدولي ،التقاعد في العراق،القضايا الرئيسية والتوجهات العامة للاصلاح والاثار المالية المترتبة عليه، بدون تأريخ .

6.الجميل،سرمد كوكب،النظام المالي العراقي وإعادة الاعمار www@uluman sania.net

7.الكشي،عيد عبدالله الجهني،تطور النظم المصرفية وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة آفاق إقتصادية ،المجلد 22 ،العدد 86،2006.

8.مجلة الحوار ، www.alhewar.org .

ب- المصادر الاجنبية :-

1)Sanlita , Athawale and Kalaf ,Amr Hamad "USA Invasion and Banking liberalization in Iraq:An Assesment of its outcomes" Journal of vinimaya, VOL.XXIX.No. 2008.

2) Looney ,Robert ,"Economic Con sequances of Conflict :The rise of Iraq's Informal Economy " Journal of Economic Issues , 2006.VOL.XL.NO4